إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة

إزاء التّطوّر المتزايد لطلبات التّشغيل الصّادرة خاصّة عن أصحاب الشّهادات العليا وما ولّده من ضغط على سوق الشّغل، توجّهت الدّولة منذ فترة المخطّط العاشر إلى تشجيع المبادرة الخاصّة من أجل استحثاث نسق إحداث المؤسّسات ضمن استراتيجيّة متكاملة ترتكز على العديد من الآليّات الهادفة إلى مزيد تنمية ثقافة المبادرة واستقطاب الباعثين والإحاطة بهم والنّهوض بآليّات التّمويل.

فبخصوص تنمية ثقافة المبادرة واستقطاب الباعثين، تمّ إدراج وحدات تكوينيّة في تقنيات إحداث المؤسّسات لطلبة السّنوات النّهائيّة للتّعليم العالي انطلاقا من سنة 2009 وتكثيف الحملات التّحسيسيّة والإعلاميّة من أجل التّحفيز على إحداث المشاريع. كما تدعّمت آليّات الإحاطة لمساندة الباعث ومرافقته خلال مختلف مراحل إنجاز المشروع خاصّة عبر إحداث محاضن المؤسّسات ومراكز الأعمال وآليّة الإفراق بإشراف ومتابعة وزارة الصّناعة والطّاقة والمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة[1] ووكالة النّهوض بالصّناعة.

وأحدث القانون عدد 69 لسنة 2007 المؤرّخ في 27 ديسمبر 2007 والمتعلّق بحفز المبادرة الاقتصاديّة محاضن المؤسّسات لمساعدة الباعثين في القطاعات المجدّدة والأنشطة الواعدة. كما أحدث القانون عدد 57 لسنة 2005 المؤرّخ في 18 جويلية 2005 مراكز الأعمال لدفع المبادرة في جميع القطاعات بالجهات المعنيّة بنشاطها. وقد سمح هذان القانونان ببعث 28 محضنة و24 مركزا للأعمال في موفى 2008. من جهة أخرى أقرّ القانون عدد 56 لسنة 2005 المؤرّخ في 18 جويلية 2005 آليّة الإفراق لتشجيع الباعثين ومساندتهم من قبل المؤسّسات الاقتصاديّة من أجل بعث مؤسّسات مستقلّة أو مواصلة نشاط كانت تقوم به. وبلغ عدد المؤسّسات المنخرطة في هذه الآليّة 8 منشآت عموميّة و4 مؤسّسات خاصّة في موفّى سنة 2008.

أمّا على مستوى التّمويل فقد اتّجهت العناية إلى ملاءمة الصّيغ والآليّات المتوفّرة لمجابهة ضعف الموارد الذّاتيّة للباعثين وعجز هؤلاء على توفير الضّمانات اللاّزمة وذلك بإحداث بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى

---

[1] الأمر عدد 388 لسنة 2008 بتاريخ 11 فيفري 2008 الذي ألغى الأمر عدد 814 لسنة 1994 المؤرّخ في 11 أفريل 1994 المتعلّق بتعريف المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة.

والمتوسّطة والشّركة التّونسيّة للضّمان وصندوق المساعدة على الانطلاق إلى جانب استغلال الإمكانيّات التي يوفّرها البنك التّونسي للتّضامن. كما تمّ دعم تدخّلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وصندوق التّطوير واللاّمركزيّة الصّناعيّة وصندوق التشجيع على الابتكار في مجال تقنية المعلومات. وتمّ إمضاء ميثاق لتمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة في سنة 2008 بمساهمة أغلب هياكل التّمويل لمزيد التّنسيق بينها والتّقليص في آجال البتّ في مطالب التّمويل وصرف القروض.

وبلغ عدد المشاريع المصادق على تمويلها خلال الفترة 2005-2008 ما يقارب 1647 مشروعا[1] في قطاعي الصّناعة والخدمات بقيمة تعهّدات بلغت 348 م.د تمّ البدء في إنجاز 622 منها وذلك بالنّظر إلى ما تحقّق في هذا الإطار من قبل كلّ من البنك التّونسي للتّضامن وبنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وصندوق التّطوير واللاّمركزيّة الصّناعيّة.

وقد خصّت دائرة المحاسبات منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة في قطاعي الصّناعة والخدمات بمهمّة رقابيّة للنّظر في مدى توفّق الأطراف المتدخّلة في تأطير المنظومة واستقطاب الباعثين والإحاطة بهم وفي درجة استجابة آليّات وهياكل التّمويل لحاجيات الباعثين. كما شمل النّظر وضعيّة المؤسّسات المحدثة ومتابعتها من قبل الهياكل المموّلة لها .

وتناولت الأعمال الرّقابيّة عيّنة من ملفّات التّمويل لدى كلّ من البنك التّونسي للتّضامن وبنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وشملت استغلال قواعد البيانات المتوفّرة لدى مختلف المتدخّلين واعتمدت نتائج استبيانات[2] وجّهت إلى مراكز الأعمال ومحاضن المؤسّسات وهياكل الإفراق وشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية وعدد من الباعثين الذين شرعوا في إنجاز مشاريعهم.كما تضمّنت إجراء زيارات ميدانيّة إلى 62 مشروعا موزّعين على 20 ولاية.

I- تأطير منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة

بيّنت الأعمال الرّقابيّة نقائص على مستوى تحديد الأهداف وإعداد الدّراسات والتّنسيق بين مختلف المتدخّلين وكذلك على مستوى نظام المعلومات.

---

[1] المشاريع التي تتجاوز كلفتها 100 أ.د أو تشغل ما بين 10 و200 عونا .

[2] تراوحت نسبة الإجابة على الاستبيانات بين 71% و 100%.

أ- تحديد الأهداف

تتمحور التّوجّهات المضمّنة بالمخطّط الحادي عشر حول التّعريف بالآليّات والحوافز المشجّعة على إحداث المؤسّسات وتفعيلها وتكثيف الإحاطة بالباعثين ومساعدتهم على تشخيص المشاريع المجدّدة والواعدة دون إفراد صنف المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة بأهداف خصوصيّة. ولوحظ أنّ عقود الأهداف لمراكز الأعمال لم تتضمّن، خلافا لعقود أهداف محاضن المؤسّسات، ضبطا مفصّلا لأهدافها حسب أنشطة الإحاطة المتوفّرة لديها.

وتبيّن أنّ عقد برامج بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة للفترة 2007-2009 لم ينصّ على أهداف كمّيّة تخصّ الإحداثات موزّعة حسب المجالات والجهات واكتفى بتحديد أهداف جمليّة لعدد المصادقات وقيمتها ولم يتعرّض لمضمون أعمال الإحاطة بالباعثين لديه. كما لوحظ غياب عقد برامج للبنك التّونسي للتّضامن.

وبخصوص برنامج الإفراق لم تتولّ كلّ المؤسّسات المنخرطة فيه ضبط أهداف بخصوص المشاريع المزمع إحداثها وفق هذه الآليّة ممّا لا يوفّر قاعدة لمتابعة أدائها.

ب- إعداد الدّراسات

أكّد المخطّط الحادي عشر للتّنمية على ضرورة تكثيف إنجاز الدّراسات واكتشاف فرص الاستثمار في القطاعات الواعدة والتّرويج لها وتسهيل حصول المستثمرين على المعلومة الضروريّة لإنجاح مشاريعهم. وفي هذا الإطار تولّت وكالة النّهوض بالصّناعة تشخيص 110 أفكار مشاريع في مجالي الصّناعة والخدمات المتّصلة بها ووضعها على ذمّة الباعثين ضمن بوّابة الصّناعة. غير أنّه لوحظ اقتصار عدد البطاقات المهنيّة[1] بعنوان هذه الأفكار على 41 بطاقة. كما تبيّن أنّ المعطيات المضمّنة بهذه البطاقات تفتقر إلى التّحيين حيث تعود في أفضل الحالات إلى سنة 2004.

---

[1] تتضمّن البطاقة المهنيّة معطيات تفصيليّة حول المشروع والقطاع على غرار خصائص السّوق والإمكانات المتاحة للتّرويج والخصائص الفنيّة ومؤهّلات الباعث.

ولوحظ في هذا الصّدد قلّة اعتماد هياكل الإحاطة والتّمويل وخاصّة منها مراكز الأعمال وشركات الاستثمار على هذه الدّراسات ولا سيّما دراسات التّموقع الاستراتيجي والدّراسات القطاعيّة. وقد عبّرت الوزارة المكلّفة بالصّناعة عن عزمها على مدّ مراكز الأعمال بالدّراسات التي تعدّها الوكالة حال إصدارها .

وتبيّن على صعيد آخر أنّ هياكل الإحاطة لم تساهم في إعداد دراسات المشاريع بالنّسبة إلى 72 % من الملفّات التي تمّ فحصها على مستوى البنكين المذكورين. ومن شأن ذلك أن يؤدّي إلى التّمديد في آجال البتّ في مطالب التّمويل عند تولّي البنك المعنيّ إعادة النّظر فيها .

وأكّد المخطّط على تشجيع الاستثمار في القطاعات المجدّدة والواعدة إلاّ أنّ تواضع عدد الدّراسات المنجزة في هذه القطاعات ساهم في الحدّ من تطوّر نسبة المشاريع المرتبطة بها خلال السّنوات الثّلاث الأولى من المخطّط. وقد تبيّن في هذا الصّدد أنّ أغلب المشاريع المصادق عليها من قبل البنكين المعنيّين تخصّ أنشطة تقليديّة ومتكرّرة في حين أنّ المشاريع المتعلّقة بقطاعات التّكنولوجيات الحديثة والتي يتمثّل أغلبها في مراكز نداء لا تتجاوز نسبتها 6 % على مستوى البنك التّونسي للتّضامن و11 % على مستوى بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة من مجمل المصادقات إلى موفّى سنة 2008. ومن بين 116 مشروعا صادق عليها البنكان قبل موفّى السّنة المذكورة لم يتمّ تسجيل سوى 7 مشاريع مبتكرة ومشروعين يضمّان براءة اختراع.

ويستدعي هذا الوضع تحيين قائمة الأفكار المتوفّرة لدى وكالة النّهوض بالصّناعة ومزيد ترويجها لدى مختلف هياكل الإحاطة والتّمويل بعد إثرائها بدراسات قطاعيّة في المجالات المجدّدة والواعدة من خلال توفير نظام يقظة دائمة لرصد ما يستجدّ على السّاحة العالميّة.

ج – التّنسيق بين المتدخّلين في منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة

أكّد المخطّط الحادي عشر على إحكام توزيع الأدوار بين مختلف المتدخّلين في منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وعلى مزيد تفعيل الآليّات التي تمّ إحداثها واستغلالها بالصّفة المنشودة وتعزيز التّفاعل والتّكامل فيما بينها .

وبالرّغم من تعدّد المتدخّلين والآليّات ضمن منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة تبيّن غياب هيكل يُعنى بقيادة المنظومة والتّنسيق بين مكوّناتها لتفادي تداخل البرامج وتعدّد المبادرات ولتأمين الانتفاع بمزايا تجميع الجهود والوسائل وتكاملها .

وقد اعتمدت الاتّفاقيّات إطارا لتنظيم العلاقة بين مختلف المتدخّلين غير أنّه لم يقع تفعيل الاتّفاقيّات المبرمة بين مراكز الأعمال والبنك التّونسي للتّضامن خاصّة في ما يتعلّق بتنظيم ورشات تمويل لفائدة الباعثين. كما أنّه لم يتمّ إبرام اتّفاقيات بين شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية والبنوك من ناحية والمؤسّسات المفرقة ومؤسّسات التّعليم العالي من ناحية أخرى.

ونصّ ميثاق تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة على دراسة ملفّات القروض المسندة من قبل بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة ضمن لجنة مشتركة للتّقييم غير أنّه تبيّن عدم مشاركة بنوك القطاع الخاصّ في هذه اللّجنة.

كما لوحظ عدم تولّي البنوك التّجاريّة إعلام بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة بوضعيّة استخلاص قروضها وذلك خلافا لما نصّت عليه الاتّفاقيّات المشتركة ممّا يحول دون الإلمام بالوضعيّة الماليّة للباعثين بصفة شاملة وآنيّة.

وأدّى ضعف التّنسيق بين وكالة النّهوض بالصّناعة وبنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة إلى تباين في تقدير كلفة ومكوّنات المشاريع التي صادقا عليها وإلى تضارب في تقييم دراسات المشاريع. وأبرزت مقاربة تقارير متابعة صرف أقساط القروض والمنح اختلافا فيما خلصت إليه من بيانات حول وضعيّة المشاريع التي تمّت متابعتها . وأفاد البنك أنّه سيسعى إلى مزيد التّنسيق مع الوكالة من خلال تبادل تقارير المتابعة.

وعلى صعيد آخر، سعت وكالة النّهوض بالصّناعة من خلال تنظيم تظاهرة "أيام الأربعاء" الشهريّة منذ سنة 2004 إلى الرّفع من مستوى التّنسيق بين مختلف المتدخّلين للتّعريف لدى المؤسّسات الماليّة بالمشاريع المزمع إحداثها من قبل الباعثين. وتبيّن أنّ 43 % من شركات الاستثمار لم تحضر بصفة منتظمة في هذه التّظاهرة ممّا لا

يسمح بالاستغلال الأمثل لهذه الآليّة حيث اتّضح أنّ 42 % من المشاريع المقدّمة في سنة 2007 ما زالت في انتظار التّمويلات إلى موفّى سنة 2008.

وتدعو الدّائرة في هذا الإطار إلى مزيد التّنسيق بين جميع المتدخّلين وتفعيل الاتّفاقيّات المبرمة بينهم ومتابعتها بالإضافة إلى تحديد إطار تعاون وتبادل للمعطيات بين وكالة النّهوض بالصّناعة والقطاع البنكيّ من ناحية وفيما بين البنوك المموّلة للمشاريع من ناحية ثانية.

د- نظام المعلومات

تفتقر منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة إلى قاعدة بيانات وطنيّة تشمل جميع القطاعات. وأفضى ذلك إلى صعوبة تجميع إحصائيّات حول عدد المؤسّسات ومواطن الشّغل المحدثة و إلى تعذّر فصل إحداث المؤسّسات عن التّوسعة أو التّجديد أو إعادة التّهيئة أو تغيير النّشاط بالإضافة إلى عدم توفّر العديد من المؤشّرات لتقييم أداء هياكل الإحاطة في مجال التّأطير واستقطاب الباعثين.

وأكّد ميثاق تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة على إرساء مركزيّة معلومات حول المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة لدى البنك المركزيّ التّونسي تسجّل بها مطالب التّمويل والقرارات المتّخذة في شأنها مع بيان الأسباب في حالة الرّفض. وتبيّن أنّه لم يقع تركيز هذه المنظومة المعلوماتيّة إلى موفّى 2009.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الوزارة المكلّفة بالصّناعة "شرعت منذ مطلع سنة 2009 في تصميم نظام معلومات يشمل هياكل الإحاطة تحت إشرافها". ومن شأن توسيع نطاق هذا النّظام ليشمل بقيّة المتدخّلين أن يمكّن من تجاوز الصّعوبات الحاليّة على هذا الصّعيد.

وفي إطار التّوجّه نحو اعتماد التّكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتّصال لتقريب الخدمات من الباعثين تمّ بعث خدمة إحداث المؤسّسات عن بعد وإدخالها حيّز الاستغلال منذ سنة 2005، إلاّ أنّ الإقبال عليها ما مازال دون المستوى المؤمّل حيث لم يتمّ إحداث سوى 3 مؤسّسات وفق هذه الصّيغة. كما تمّ في سنة 2008 بعث خدمة المنتدى الإلكترونيّ لتمكين الباعثين من طرح استفساراتهم حول الجوانب المتعلّقة بإحداث المشاريع،

إلاّ أنّه تبيّن أنّ المنتدى لا يتقيّد دوما بالأجل الأقصى المحدّد لتقديم الأجوبة ولا يتضمّن قياسا لمستوى رضاء الباعثين عن خدماته.

II- استقطاب الباعثين والإحاطة بهم

أبرزت الأعمال الرّقابيّة نقائص على مستوى استقطاب الباعثين والإحاطة بهم وكذلك على مستوى تنفيذ برنامج الإفراق.

أ- استقطاب الباعثين

أكّد المخطّط الحادي عشر على تكثيف الحملات التّحسيسيّة للتّعريف بفرص الاستثمار المتوفّرة وبالحوافز والتّشجيعات الممنوحة لفائدة الباعثين وتعزيز مجهود الاتّصال بهم عن طريق هياكل المساندة والارتقاء بنسق إحداث المؤسّسات خاصّة تلك التي يتمّ إحداثها صلب محاضن المؤسّسات ومراكز الأعمال.

ولوحظ في هذا الصّدد تفاوت بين الجهات على مستوى تنوّع محتوى الأنشطة التّحسيسيّة وانتظامها حيث تولّى مركزا أعمال صفاقس وتونس إنجاز أنشطة تتّسم بالكثافة والانتظام وباعتماد وسائط متعدّدة على غرار الومضات الإشهاريّة والمعارض والزّيارات الميدانيّة والقافلات التّحسيسيّة في حين اكتفى أغلب المراكز الأخرى بأنشطة محدودة اقتصرت على إعداد المطويّات وحضور التّظاهرات الجهويّة.

كما تبيّن أنّ مختلف الأنشطة الاتّصاليّة أنجزت بدون اعتماد خطّة اتّصال ممّا يحدّ من فاعليّة التّنسيق بين مختلف المتدخّلين. وخلافا للتّوجّه المقرّر من قبل الوزارة المكلّفة بالصّناعة لم تتولّ 10 مراكز أعمال و4 محاضن مؤسّسات إمضاء اتّفاقيّة مع أستاذ جامعيّ لغاية التّعريف بأنشطتها ونشر ثقافة المؤسّسة وحفز الطّلبة على تصوّر المشاريع.

وخلال الفترة 2005-2008 تمّ تسجيل 19427 اتّصالا بمراكز الأعمال و4548 اتّصالا بمحاضن المؤسّسات. غير أنّ نسبة الباعثين الذين تمّ التكفّل بهم لإنجاز مشاريعهم لم تتجاوز 10 % من مجموع المتّصلين.

ولئن ناهز هذا المؤشّر 13 % لدى مركز أعمال تونس و10 % لدى كلّ من مركز أعمال بنزرت وصفاقس فإنّه لم يتعدّ حدود 2 % بقفصة و1,5 % بقابس وهو ما يستوجب مزيد العمل على استقطاب ذوي القابليّة والاستعداد لإحداث المشاريع من خلال توجيه الأنشطة التّحسيسيّة لفائدتهم.

ب- الإحاطة بالباعثين

تشمل أعمال الإحاطة نطاقا واسعا من الأنشطة التي يتمّ من خلالها تقديم خدمات لفائدة الباعثين لمساعدتهم على تجسيم مشاريعهم على غرار التّكوين والبحث عن التّمويل والإيواء بالمحاضن.

فبخصوص التّكوين لوحظ أنّ الحصص المؤمّنة بمراكز الأعمال من قبل الخبراء المتعاقدين لا تستجيب لحاجيات الباعثين إلاّ بصفة جزئيّة. وتمثّل مجالات التّسويق والجباية ودراسة المشاريع وقانون الشّغل والتّصرّف في الموارد البشريّة أبرز المجالات التي تمّ حصر حاجيّات التّكوين الخصوصيّة بعنوانها. وقد أفادت الوزارة في هذا الخصوص أنّه يتّجه العمل مستقبلا نحو تشريك الخبرات المتوفّرة لدى الإدارات الجهويّة والمؤسّسات الماليّة والمراكز الفنّيّة لتأمين جانب من التّكوين وتلبية الحاجيّات الخصوصيّة بهذا العنوان.

ومن الأكيد أنّ عوامل أخرى لم تساعد على إقرار برمجة مسبقة لدورات تكوينيّة وأعمال إحاطة متكاملة على غرار عدم ضبط ميزانيّة لفائدة مراكز الأعمال واقتصار صرف المنحة المقرّرة ضمن عقود أهدافها لسنة 2008 على نسبة 33 %.

وأبرز مسيّرو مراكز الأعمال ومحاضن المؤسّسات من خلال ردودهم على استبيان الدّائرة حاجتهم إلى مزيد إتقان تقنيات المرافقة المشخّصة للباعثين وذلك على الرّغم من مواكبتهم لمرافقة الخبراء الذين تمّ توفيرهم في إطار برنامج تحديث الصّناعة وهو ما يستوجب ضبط خطّة تكوين لفائدة هؤلاء المسيّرين تستهدف تنمية قدراتهم المهنيّة على هذا الصّعيد.

أمّا فيما يخصّ البحث عن التّمويلات فقد تمّ إلى موفّى سنة 2008 التّكفّل بنحو 1795 باعثا لدى مراكز الأعمال لإتمام إنجاز مشاريعهم. غير أنّه لم يتمّ تجسيم سوى 941 مشروعا أي ما يمثّل نسبة 52,4 %.

وتبرز في هذا الصّدد أهّميّة المشاريع المتخلّى عنها من قبل الباعثين في طور الإحاطة لأسباب ترتكز بالنسبة إلى 739 مشروعا أساسا على عدم كفاية التّمويل الذّاتي وتتعلّق فيما يخصّ 115 مشروعا برفض التّمويل من قبل المؤسّسات الماليّة.

وبلغ عدد المنتفعين بخدمات التّكوين صلب محاضن المؤسّسات خلال الفترة 2005–2008 ما عدده 3.795 منتفعا ساهموا في إحداث 602 مؤسّسة. وبلغ عدد المؤسّسات التي حظيت بالموافقة على إيوائها بالمحاضن 160 مؤسّسة خلال سنة 2008 وهو ما يمثّل نسبة 55 % من مجمل الطّلبات. وتعلّقت أبرز أسباب رفض الإيواء بالصّبغة المتكرّرة لنوعيّة المشاريع وبضعف المردوديّة المنتظرة بالإضافة إلى بلوغ طاقة الاستيعاب القصوى بالنّسبة إلى 4 محاضن. كما تبيّن أنّ 40 % من المحاضن لم تتولّ متابعة مآل المشاريع التي لم تحظ بالموافقة على الإيواء ممّا يستدعي النّظر في إيجاد إطار لتوفير الإحاطة بها خارج فضاء المحضنة حتّى لا يتمّ التّخلّي عنها .

وتبيّن من خلال فحص عيّنة متكوّنة من 116 ملفّا موزّعة بالتّساوي بين بنك تمويل المؤسّسات الصغرى والمتوسّطة والبنك التّونسي للتّضامن أنّ حصّة المشاريع المتأتّية من المحاضن والمصادق عليها من قبل البنك الأوّل لم تتعدّ 8 % بينما لم يموّل البنك الثّاني و86 % من شركات الاستثمار أيّ مشروع من هذا القبيل. وتتطلّب هذه الوضعيّة مزيدا من الحرص على ضمان تطبيق اتفاقيّات تبنّي المحاضن من قبل البنوك وشركات الاستثمار وتعميمها خاصّة أنّ 43 % من شركات الاستثمار لم تقم بتبنّي أيّ من المحاضن الموجودة. وقد برّرت بعض شركات الاستثمار ذلك بضعف مردوديّة أغلب المشاريع المتأتّية من المحاضن.

وفي إطار برنامج تحديث الصّناعة تمّ بتاريخ 9 أوت 2006 إقرار خطّة تهدف إلى تنمية محضنتين نموذجيّتين بكلّ من قصر هلال وقابس يتمّ تنفيذها على مراحل ليقع بعد ذلك تعميم النّتائج على بقيّة المحاضن. غير أنّه لوحظ عدم تطبيق هذه الخطّة إلى موفّى سنة 2009.

ج – برنامج الإفراق

انطلق برنامج الإفراق في سنة 2006 من خلال إمضاء 22 مؤسّسة خاصّة و10 منشآت عموميّة مواثيق الإفراق التي تنصّ على تولّي المؤسّسة المنخرطة إحداث هيكل يهتمّ بتقديم مختلف أشكال المساندة الفنّيّة

واللّوجستيّة لإحداث المشاريع ومتابعتها بعد الإنجاز. وتنجز المشاريع في إطار اتفاقيّة تبرم بين المؤسّسة والباعث تضبط محتوى المشروع والتزامات الطّرفين.

واقتصر عدد المؤسّسات الناشطة فعليّا في البرنامج إلى موفّى سنة 2008 على 8 منشآت عموميّة و4 مؤسّسات خاصّة توصّلت إلى إبرام 290 اتفاقيّة. ولئن كادت النتائج المحقّقة خلال الفترة 2006-2008 توافق الأهداف المرسومة من حيث عدد الاتّفاقيّات (300 اتفاقيّة) فإنّها كانت محتشمة من حيث تنفيذ الاتّفاقيّات المبرمة إذ لم يتمّ إنجاز سوى 128 مشروعا أي ما يمثّل 44 % من عدد الاتّفاقيّات الممضاة استأثر القطاع الخاصّ بنسبة 72 % منها .

من ناحية أخرى وخلافا لما نصّ عليه ميثاق الإفراق لم تتولّ كلّ المؤسّسات تركيز بنك أفكار حول المشاريع التي ترغب في إنجازها بصيغة الإفراق علما أنّه تمّ رفض عديد مطالب الإفراق لعدم انصهار المشروع ضمن نشاط المؤسّسة.

III- تمويل إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة

بيّنت الأعمال الرّقابيّة نقائص على مستوى إسناد القروض لإحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وكذلك على مستوى المساهمة في رأس مالها من قبل شركات الاستثمار وإسناد وصرف الامتيازات ممّا حدّ من نسق إحداث المؤسّسات.

أ- مساهمة المؤسّسات الماليّة في التمويل

تولّى بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة خلال الفترة 2005-2008 المصادقة على تمويل 665 مشروعا في قطاعي الصّناعة والخدمات. وصادق البنك التّونسي للتّضامن خلال الفترة نفسها على 138 مشروعا يلبّي مقاييس المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة. وصادقت شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية[1] على إحداث 797 مشروعا خلال الفترة المذكورة من بينها 661 مشروعا في قطاعي الصّناعة والخدمات.

---

[1] 38 شركة بقيمة جمليّة للموارد الموضوعة على ذمّتها تبلغ 873 م.د.

ففيما يخصّ المشاريع المصادق عليها من قبل بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة، تمّ إبرام عقود قروض بشأن 195 مشروعا فقط أي ما لا يفوق 29 % من جملة المشاريع المصادق عليها إلى موفّى مارس 2009 ولم يتمّ البدء في صرف 16 % منها . وتتمحور أهمّ الصّعوبات التي حالت دون استكمال التّعاقد بخصوص بقيّة المشاريع حول إتمام مثال التّمويل بالحصول على تمويلات بنكيّة مصاحبة وتوفير مناطق الانتصاب وتوفير الموارد الذّاتيّة وتقديم ضمانات خارج إطار المشروع.

ولوحظ في هذا الصّدد أنّ 14,8 % من المشاريع المصادق عليها من قبل هذا البنك ما زالت محلّ دراسة على مستوى البنوك المصاحبة لاستكمال مثال التّمويل بالرّغم من حصول 38 % من هذه المشاريع على المصادقة منذ أكثر من 9 أشهر.

كما تبيّن أنّ 15 % فقط من المشاريع الّتي استكملت مثالها التّمويليّ وأبرمت عقد قرض مع البنك المذكور تحظى بتمويل مصاحب من قبل بنوك من القطاع الخاصّ وهو ما لا يتناسب مع المساهمة المنتظرة لهذه البنوك في تمويل الاقتصاد ككلّ ممّا يستدعي حثّها على مزيد الانخراط في تمويل إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة.

وشهدت عمليّات صرف أقساط قروض بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة آجالا مشطّة حيث ناهزت الفترة الفاصلة بين تاريخ مطلب الصّرف وتاريخ صرف الأقساط أربعة أشهر في أكثر من 17 % من الحالات. ويعود ذلك حسب البنك إلى صعوبات في توفير التّمويلات الذّاتيّة من قبل الباعثين أو إلى تسجيل تأخير على مستوى زيارات المتابعة أو إلى عدم استكمال الإجراءات القانونيّة في الغرض أو إلى تغيير مخطّط التّمويل من البنوك المصاحبة دون إعلام مسبق.

ومن جهة أخرى نصّ الميثاق على ضرورة اعتماد مبدأ المخاطب الوحيد على مستوى المؤسّسة المموّلة غير أنّ بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة لم يعتمد هذه الصّيغة إلى غاية جويلية 2009 مبرّرا ذلك بعدم كفاية الموارد البشريّة.

أمّا على مستوى الضّمانات فتبيّن أنّ باعثي 56 % من المشاريع الّتي أبرم في شأنها عقد قرض مع بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة اضطرّوا إلى تقديم ضمانات عينيّة وشخصيّة للبنوك المصاحبة لاستكمال أمثلة تمويلهم ممّا يؤدّي إلى إقصاء جملة من الباعثين الذين لا تتوفّر لديهم مثل هذه الضّمانات.

وتبيّن أنّه خلافا لما أقرّه ميثاق تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة الذي دعا صراحة إلى تجنّب الازدواجيّة في تكوين الضّمانات تولّى البنك تمويل 23 مشروعا صحبة بنوك أخرى بكلفة تقلّ عن مليون دينار قدّمت في شأنها ضمانات عينيّة وشخصيّة إلى جانب ضمان الشّركة التّونسيّة للضّمان.

ومن ناحية أخرى لوحظ ضعف انخراط شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في منظومة الضّمان للشّركة التّونسيّة للضّمان على الرّغم من أنّ نصّ إحداث نظام ضمان التّمويلات المسندة إلى المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة يخوّل تغطية مساهماتها على غرار القروض البنكيّة حيث تبيّن أنّ 61 % من الشّركات لم تستغلّ هذه الآليّة. وقد أفادت بعض الشّركات التي شملها الاستبيان أنّ الإطار القانونيّ الحاليّ لهذا النّظام غير ملائم لنشاط شركات الاستثمار حيث لا يسمح باسترجاع جزء من المستحقّات إلاّ بعد تصفية الشّركة المموّلة كما لا يسمح بتغطية الخسارة عند تدنّي قيمة الأسهم عند التّفويت.

ب- التّدخّل العموميّ في تمويل المشاريع

أكّد المخطّط الحادي عشر للتّنمية على تطوير تدخّلات الصّناديق العموميّة للتّمويل وعلى إحكام استغلالها على غرار توسيع مهامّ صندوق التّطوير واللاّمركزيّة الصّناعيّة لتدعيم الأموال الذّاتيّة وتمكين أنشطة الخدمات ذات القيمة المضافة العالية من امتيازات المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وامتيازات الباعثين الجدد.

وبلغ عدد مشاريع الإحداث المصادق عليها في إطار تدخّلات صندوق التّطوير واللاّمركزيّة الصّناعيّة خلال الفترة 2005-2008 ما يناهز 1527 مشروعا من بينها 1051 مشروعا تحصّل على منح واعتمادات واجب إرجاعها بقيمة 197 م.د.

وبدأ صرف أقساط المنح لما عدده 430 مشروعا إلى غاية مارس 2009 بما يناهز 46 م.د أي 23 % من قيمة المصادقات علما أنّه لم يتمّ صرف أيّ قسط بخصوص 39 % من المصادقات الصّادرة منذ سنة 2005 بينما لم يتمّ استكمال تحرير الأقساط إلاّ بالنّسبة إلى 44 % من المشاريع المصادق عليها في سنة 2005.

وتمّ بمقتضى قانون الماليّة لسنة 2005[1] إدخال أنواع جديدة من المنح لدعم الاستثمارات اللاّماديّة والاستثمارات في التّكنولوجيّات ذات الأولويّة. ولئن تمّ إسناد منحة الاستثمارات اللاّماديّة لفائدة 20 مشروعا بما قيمته مليون دينار فإنّه لم يتمّ صرفها إلاّ لمشروع واحد بقيمة 20 أد. ويعود ذلك جزئيّا إلى صعوبة تقييم الإنجازات المسجّلة في هذا المجال والّتي تعتمد قاعدة لصرف الأقساط خاصّة أنّ دليل إجراءات وكالة النّهوض بالصّناعة لا يتطرّق إلى صيغ إثبات وتقييم المصاريف المنجزة على مستوى الاستثمارات اللاّماديّة.

أمّا بالنّسبة إلى منحة الاستثمارات في ميدان التّكنولوجيّات ذات الأولويّة فقد لوحظ ضعف عدد المشاريع المنتفعة بها حيث تمّ إسنادها إلى 2 % فقط من المشاريع المعنيّة ولم يتمّ صرف أيّ قسط منها إلى غاية ديسمبر 2008.

وعلى صعيد آخر، تمّ حصر الأنشطة المخوّلة للانتفاع بامتيازات صندوق التّطوير واللاّمركزيّة الصّناعيّة ضمن 4 قوائم متعلّقة بكلّ نوع من الامتيازات يتمّ تنقيحها كلّ ما اقتضت الحاجة ذلك. ويمثّل نظام القوائم الحصريّة فضلا عن تشعّبه أحد العوائق الّتي تحول دون الرّفع من المصادقات المتعلّقة بالأنشطة المجدّدة خاصّة إذا لم يتمّ تحيينه بصفة دوريّة تتماشى مع التّطورات التّكنولوجيّة لمختلف القطاعات. ولوحظ في هذا الإطار تقديم مطالب للجنة إسناد الامتيازات تمّ رفضها أو إعادة النّظر فيها لعدّة مرّات مع تمطيط آجال المصادقة وذلك لعدم إدراج نشاطها ضمن القوائم المذكورة.

وفي ما يخصّ تدخّلات صندوق التّشجيع على الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات[2] وعلى الرّغم من التّنقيحات المتتالية لدعم تدخّلاته فإنّ عدد المشاريع التي تمّت المصادقة عليها منذ سنة 2005 لم يتجاوز

---

[1] ضبطت الإجراءات التطبيقيّة لهذا القانون بمقتضى الأمر عدد 166 لسنة 2005 المؤرّخ في 26 جانفي 2005 والمتعلّق بتشجيع الاستثمار المنجز من طرف الباعثين الجدد.

[2] أحدث سنة 1998 بمقتضى الفصل 12 من قانون الماليّة لسنة 1999.

13 مشروعا كما أنّ عدد المشاريع التي تمّ صرف أقساط بعنوانها لم يتعدّ 7 مشاريع. وتبيّن أنّ 50 % فقط من شركات الاستثمار أمضت اتّفاقيّات تمويل تصرف على اعتمادات هذا الصّندوق. وأكّد البعض من هذه الشّركات أنّ اللّجوء إلى آليّة التّمويل هذه يكاد يكون منعدما نظرا إلى غياب مطالب في الغرض واعتبارا لكون المشاريع المموّلة تنتمي غالبا إلى قطاعات تقليديّة لا تدخل في إطار تمويل الصندوق. كما أفاد عدد من شركات الاستثمار أنّ المشاريع المموّلة من قبل الصّندوق تكتسي طابعا ابتكاريّا يتطلّب ضمانات إضافيّة حول سرّيّة دراساتها .

وتجدر الإشارة إلى أنّ الدّراسة الممولّة في إطار برنامج تحديث الصّناعة حول منظومة إحداث المؤسّسات في سنة 2007 خلصت عبر استبيان شمل أكثر من 2600 باعث إلى أنّ ما يفوق 82 % من هؤلاء غير مطّلعين على امتيازات هذا الصندوق.

ولوحظ أن معدّل آجال الفترة الفاصلة بين تاريخ تقديم المطلب للحصول على "الاعتماد الواجب إرجاعه" إلى مصالح وزارة تكنولوجيّات الاتّصال وتاريخ صرف هذا الاعتماد من قبل البنك المركزيّ التونسيّ تناهز السّنتين منها 6 أشهر للبتّ في الملفّات من قبل لجنة إسناد الامتيازات بوزارة تكنولوجيّات الاتصال.

وتستدعي هذه الوضعيّة مزيد التّعريف بالصّندوق وإعادة النظر في صيغ التّصرّف فيه ليشمل أكبر عدد ممكن من خرّيجي المؤسّسات الجامعيّة والباحثين الجامعيّين في هذا المجال.

وعلى صعيد آخر أكّد المخطّط العاشر على دعم التّمويل عبر صناديق المساعدة على الانطلاق التي ترمي أساسا إلى مساعدة الباعثين على استغلال براءات الاختراع وعلى التّطوير التّكنولوجيّ للمنتوج قبل مرحلة الإنتاج. وقد تمّ منذ دخول قانون إحداث هذه الصّناديق عدد 58 بتاريخ 18 جويلية 2005 حيّز التّنفيذ إنشاء شركتين للتّصرّف فيها إحداهما ذات مساهمة عموميّة. ولئن صادقت هذه الأخيرة على 17 مشروعا منذ سنة 2007 فإنّها لم تتوصّل إلى موفّى سنة 2009 إلى تحقيق سوى 7 مشاريع وتخلّت عن 3 مشاريع. ولم يساهم الصّندوق ذو التّمويل الخاصّ في إحداث أيّ مؤسّسة واقتصرت تدخّلاته على تطوير أو توسيع نشاط مؤسّسات قائمة.

وتبيّن في هذا الإطار أنّ شروط التّمتّع بامتيازات صندوق التّطوير واللاّمركزيّة الصّناعيّة وصندوق التّشجيع على الابتكار وتكنولوجيا المعلومات تحرم باعثي هذا النّوع من المشاريع من إمكانيّة الحصول على تمويلات في مرحلة الانطلاق الفعليّ حيث أنّ الحصول على امتيازات الصّندوقين يقتضي أن تكون الشّركة المؤسّسة في الغرض أوّل مشروع استثماريّ للباعث. وتستدعي هذه الوضعيّة تحيين الإطار القانونيّ في هذا الشّأن.

IV- تقييم وضعيّة المشاريع المحدثة ومتابعة البنوك لها

بيّن العمل الرّقابي أنّ متابعة المشاريع المموّلة تشكو نقائص وأنّ المشاريع المحدثة تواجه صعوبات.

أ- متابعة المشاريع المموّلة

تنصّ المذكّرات التّنظيميّة للبنك التونسيّ للتّضامن على ضرورة إجراء الجرد الميدانيّ للوضعيّة الحقيقيّة للمشاريع مرّة على الأقلّ كلّ ستّة أشهر وإدراج المعلومات المتعلّقة به ضمن التّطبيقة الإعلاميّة. غير أنّ قاعدة بيانات البنك لا تبرز ما يفيد أنّه تولّى إلى موفّى ماي 2009 إجراء زيارات ميدانيّة لما نسبته 18 % من المشاريع. وقد أوضح البنك في هذا الصّدد أنّ "الخلل يكمن في عدم تنزيل محتوى تقارير الزّيارات الميدانيّة في إبانّها بمنظومة متابعة الباعثين أو عدم صياغة تقارير متابعة في بعض الحالات الأخرى" و أكّد عزمه على "تفادي هذا الإخلال ضمن المنظومة المعلوماتيّة الجديدة."

وبخصوص تواتر زيارات المتابعة فقد تراوحت المدّة الفاصلة بين تسجيل القرض وإنجاز أوّل زيارة بين 126 يوما و505 أيام. كما تراوحت الفترة الفاصلة بين أوّل وثاني زيارة متابعة بالنّسبة إلى المشاريع بين 13 يوما و683 يوما.

وعلى صعيد آخر، تبيّن أنّ بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة تولّى خلال الفترة الممتدّة من جانفي 2005 إلى فيفري 2009 إجراء 192 زيارة متابعة شملت 184 مشروعا تمّ التّعهّد بتمويله. واتّضح أنّ زيارات متابعة البنك للمشاريع التي قام بتمويلها لم تتّسم بالانتظام ممّا لا يضمن حسن سير المشروع خاصّة في حالة تعرّضه لصعوبات ولا يسمح للبنك باتّخاذ الإجراءات التّصحيحيّة الكفيلة بإنجاحه.

ب- تقييم وضعيّة المشاريع المنجزة

أفرزت نتائج الاستبيان الموجّه إلى الباعثين[1] أنّ حوالي 68 % من الذين توفّقوا في إنجاز مشاريعهم يحملون شهادات عليا ولوحظ أنّ المتخرّجين حديثا يمثّلون نسبة 20 % من جملة هؤلاء الباعثين.

أمّا على مستوى المشاريع التي تمّ إبرام عقود قرض في شأنها فقد تبيّن أنّ 23 % منها لم تدخل بعد حيز النّشاط رغم أنّ 43 % من الباعثين تولّوا تسجيل عقودهم منذ مدّة لا تقلّ عن 18 شهرا. وأفاد بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة أنّ التّأخير يعود إلى المدّة التي يقتضيها إنجاز المشاريع من توفير وتخصيص للعقّارات وإنجاز للبناءات وتركيز للتّجهيزات والمعدّات. وتبيّن أنّ 57 مشروعا من مجموع 138 دخلت طور النّشاط تلاقي صعوبات ممّا اضطرّ باعثي 23 مشروع إلى إيقاف نشاطهم إمّا بصفة وقتيّة وإمّا نهائيّا.

وتعلّقت أهمّ الصّعوبات ببطء وتعقيد إجراءات صرف القروض واشتراط الجمع بين ضمان الشّركة التّونسيّة للضّمان والضّمانات العينيّة للقروض بالإضافة إلى ضعف التّنسيق بين البنوك المموّلة للمشروع وعدم كفاية متابعة القطاع البنكيّ للمشاريع التي موّلها بالنّسبة إلى 8 % من الباعثين. كما تعلّقت ببطء إتمام الإجراءات الإداريّة المتّصلة بإحداث المؤسّسات وبالمصادقة على إسناد منح الاستثمار وصرف أقساطها بالإضافة إلى طول انتظار التّراخيص الإداريّة لبدء النّشاط بالنسبة إلى 19 % من المستجوبين.

وأفاد 48 % من الباعثين المستجوبين أنّ الكلفة التّقديريّة للمشروع التي اعتمدتها البنوك المموّلة كانت دون الكلفة الحقيقيّة عند الإنجاز ممّا أفرز عجزا في المال المتداول بالنّسبة إلى 29 % من المشاريع. وأكّد 17 % من المستثمرين أنّ هذا العجز تسبّب في عدم اقتناء معدّات وموادّ أوّليّة لازمة لضمان مردوديّة المشروع. كما أشار 31 باعثا إلى صعوبة الحصول على القروض البنكيّة اللاّزمة لضمان مردوديّة المشروع إضافة إلى رفض البنوك إسنادهم قروض تصرّف لتمويل مرحلة انطلاق المشروع بحجّة عدم توفّرهم على ضمانات ماليّة أو عينيّة ممّا تسبّب في صعوبات ماليّة ظرفيّة أو هيكليّة أدّت في بعض الحالات إلى اندثار المشروع.

---

[1] تمّ توجيه 250 استبيانا أجاب عنه 178 باعثا.

وبيّنت الزيارات الميدانيّة أنّ عددا من الباعثين يواجهون صعوبات ناتجة خاصّة عن عدم الردّ على مطالبهم للانتفاع بالتّشجيعات الجبائيّة أو الماليّة[1] وعن البطء في إسداء خدمات أساسيّة لحسن انطلاق المشروع على غرار الرّبط بشبكة الكهرباء والغاز.

وعلى صعيد خلق مواطن الشّغل، لوحظ أنّ قواعد بيانات البنكين اقتصرت على تخزين العدد الجمليّ لمواطن الشّغل المزمع إحداثها بالنّسبة إلى كلّ مشروع دون تحديد عدد مواطن الشّغل المخصّصة لحاملي الشّهادات العليا بالإضافة إلى عدم تحيين قاعدتي البيانات بإدراج عدد مواطن الشّغل المحدثة فعليّا بعد دخول المشروع حيز النّشاط. وتبيّن من خلال الاستبيان الموجّه إلى الباعثين أنّ عدد مواطن الشّغل المحدثة فعليّا إلى موفى فيفري 2009 لم يتعدّ 1728 مقابل 6037 موطن شغل مبرمج.

*

* *

شهدت الفترة 2005-2009 سعيا حقيقيّا إلى استكمال تركيز عديد الهياكل والآليات المتدخّلة ضمن منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وذلك على مستوى حفز المبادرة والإحاطة والتّمويل. ومكّنت هذه الهياكل والآليّات من استقطاب عدد من أصحاب أفكار المشاريع خاصّة من حاملي الشّهائد العليا والإحاطة بهم لتجسيم تلك الأفكار.

ولتدعيم النّتائج المحقّقة تدعو الدّائرة إلى مواصلة الجهود المبذولة على مستوى أنشطة التّحسيس مركزيّا وجهويّا و إلى مزيد إحكام التّنسيق بين مختلف المتدخّلين دعما لإسهام هذه الأنشطة في إذكاء روح المبادرة و في استقطاب أكبر عدد من الباعثين. وتتأكّد الحاجة إلى تدعيم جودة أعمال الإحاطة المسداة في إطار مراكز الأعمال

---

[1] خلافا لمقتضيات الأمر عدد 1259 لسنة 2007 المؤرّخ في 21 ماي 2007 والمتعلّق بالعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها والذي ينصّ في فصله الثّامن على أنّه "يتعيّن على مصالح الدّولة والجماعات المحليّة والمؤسّسات والمنشآت العموميّة الردّ كتابيّا بالموافقة أو بالرّفض على كلّ مطلب يتعلّق بالحصول على خدمة إداريّة من اختصاصها".

ومحاضن المؤسّسات وهياكل الإفراق ومزيد الحرص على تدعيم العلاقة بين هياكل الإحاطة وهياكل التّمويل وذلك من خلال تكثيف ورشات التّمويل المشتركة ومتابعة تنفيذ الاتّفاقيات الموقّعة بينها .

وعلى مستوى التّمويل اتّجهت عناية الدّولة إلى مزيد تدعيم التّشجيعات الماليّة الممنوحة وملاءمة الصّيغ والآليّات المتوفّرة للحاجيّات الخصوصيّة للباعثين. وتدعو الدّائرة في هذا الصّدد إلى تبسيط الإجراءات على مستوى صرف أقساط المنح مع العمل على تقليص آجال البتّ في استحقاقات الباعثين ودعم الإحاطة بهم عند تقديم مطالبهم ممّا يسمح بالرّفع من نجاعة هذه الآليّات وسحبها على أكبر عدد ممكن من الباعثين.

كما تستدعي الوضعيّة الرّاهنة مزيد انخراط شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية التّابعة للقطاع الخاصّ في منظومة إحداث المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وذلك أساسا من خلال دعم تواصلها مع هياكل المساندة والتّمويل الموجودة على المستوى الوطنيّ بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الباعثين.

ويتطلّب الوضع الحاليّ الإسراع بتكريس ميثاق تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة وذلك خاصّة على مستوى إجراءات المخاطب الوحيد والعقد الموحّد وتكوين الضّمانات العينيّة ويقتضي كذلك إتمام إرساء مركزيّة المعلومات حول المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة لدى البنك المركزيّ التّونسي.

وإنّ بنك تمويل المؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة مدعوّ إلى العمل على تركيز منظومة شاملة لمتابعة آجال البتّ في مطالب التّمويل وصرف القروض لتحديد الصّعوبات الّتي تحول دون استكمال المشاريع. كما أنّه مدعوّ إلى توفير المعلومات المتعلّقة بالتّشغيل ولا سيّما منها تشغيل حاملي الشّهادات العليا وتحيينها بصفة منتظمة.

وبالنّظر إلى أهمّيّة نسبة المشاريع التي تلاقي صعوبات في نشاطها فإنّ الدّائرة تدعو إلى مزيد تدعيم منظومة المتابعة لدى البنوك المموّلة لتقييم وضعيّة المشاريع المنجزة سعيا إلى تأمين التّفطّن المبكّر إلى الصّعوبات التي قد تعترضها وحرصا على اتّخاذ الإجراءات التّصحيحيّة في الإبان بما يكفل ديمومة هذه المشاريع ونجاحها .

ردّ وزارة الصناعة والتّكنولوجيا

تولّت وزارة الصّناعة والتّكنولوجيا وضع منظومة متكاملة لإحداث المؤسّسات تشتمل على العديد من هياكل الإحاطة والمساندة موزّعة على مختلف ولايات الجمهوريّة وتتولّى هذه الهياكل الإحاطة بالباعث منذ فكرة المشروع إلى ما بعد إحداث المؤسّسة.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ مراكز الأعمال تتدخّل في مرحلة هامّة من إنطلاق المشروع لتقديم خدمات لا يوفّرها أيّ هيكل آخر حيث تتولّى إستقبال أصحاب أفكار المشاريع من كل الفئات والإختصاصات وإرشاد الباعثين والمستثمرين حول فرص الإستثمار المتوفرة في كل القطاعات كما تقوم بتوجيه الباعثين إلى الهياكل المتخصصة عند الإقتضاء. ومن هذا المنطلق، فإن هذه المراكز تعمل على توفير كل عناصر الإحاطة التي تمكن من تجسيد الفكرة وتحويلها إلى مشروع فعلي.

كما تتولّى مراكز الأعمال تكوين الباعثين في ميادين متنوّعة وذلك بالتّنسيق مع كلّ الهياكل المتدخّلة في مجال الإستثمار إلى جانب المراكز الفنية، وذلك عن طريق إتفاقيات تعاون تمّ التّوقيع عليها في الغرض.

وتعتمد مراكز الأعمال في تقديم هذه الخدمات على إطارات مختصّة وخبراء من بينهم أساتذة جامعيّين وخبراء محاسبين ومرافقين، تمّ وضعهم على ذمّة أصحاب المبادرات الخاصّة لتجسيد أفكار مشاريعهم.

ومنذ إحداث مراكز الأعمال في شهر أكتوبر من سنة 2005 وإلى حدود موفى شهر ديسمبر 2009 توصّلت هذه المراكز إلى تحقيق النّتائج التّالية :

- مساعدة 1565 باعثا على إنجاز مشاريع في قطاعات مختلفة، بقيمة جملّية للإستثمارات ناهزت 133 مليون دينار.
- إحداث ما يقارب 8857 موطن شغل.
- تنظيم 2318 دورة تكوينيّة وحصص مرافقة لفائدة الباعثين لمساعدتهم على تجسيد أفكار مشاريعهم.

ويهدف توفير الإمكانيّات لفائدة مختلف مراكز الأعمال ،وإلى جانب ما تيّم رصده من منحة سنويّة من طرف الدّولة ،تّم إمضاء اّتفاقيات تبنّي لهذه المراكز مع مؤسّسات إقتصادّية عموميّة وخاصّة حتّى تتمكّن من تحقيق الأهداف التي بعثت من أجلها .

ويجري العمل حاليا على تكليف مراكز الأعمال بالإحاطة بالباعثين بعد الإحداث القانوني لمؤسّستهم وذلك عن طريق توفير كّل الخدمات المطلوبة للإنجاز الفعلي لمشاريعهم قصد تفادي تخّلي الباعث عن فكرة مواصلة بعث المشروع بالرّغم من بلوغه مرحلة متقدمة من الإنجاز .

ولمزيد تحسين نوعية الخدمات المسداة لباعثي المشاريع واستقطاب أكبر عدد ممكن من حاملي أفكار المشاريع، قامت الوزارة بإعداد برنامج عمل متكامل لمجموع مراكز الأعمال تم الانطلاق في العمل به بداية من شهر جانفي 2010 والذي يتضمّن خطّة اتصال لكّل مركز أعمال وبرنامج تكوين سنوي، إضافة إلى الحملات التحسيسية والتظاهرات الوطنية التي سوف يتّم تنظيمها خلال السنة الجارية .

أمّا فيما يتعّلق بمحاضن المؤسّسات فهي تمثل فضاءات لإستقبال ومواكبة باعثي المؤسسات من خلال ضبط الصيغة النهائية لمشاريعهم والمساعدة على تطوير مؤسساتهم خلال السنوات الأولى من نشاطها وذلك بتقديم الاستشارة اللازمة والدعم اللوجستي لضمان أوفر حظوظ نجاح باعثي المؤسسات، وتتّولى القيام بتكوين الباعثين واحتضانهم وإيوائهم ومتابعتهم بعد مغادرة المحضنة .

وتتّم هذه العمليّات من طرف إطارات المحاضن إلى جانب جملة من الخبراء المختصين في مختلف مجالات إحداث المؤسسة، كما تضع المحاضن على ذمّة الباعثين مكاتب وورشات مجهزة قصد تسهيل عمليّة اتصالهم.

وفي إطار تفعيل تدخّلات مراكز الأعمال ومحاضن المؤسّسات وتنسيق عملها على المستوى الجهوي تفاديا للإزدواجيّة، توصّلت وزارة الصّناعة والتّكنولوجيا إلى وضع برنامج عمل مشترك بين هذه الهياكل يتضّمن مختلف الأنشطة التكوينية التي سوف تنظّم خلال سنة 2010 بالإضافة إلى إعتماد قائمة موحّدة للخبراء المرافقين والخبراء المحاسبين الذين يؤمّنون هذه الدّورات .

ردّ وزارة المالية

I- تأطير المنظومة

1- تحديد الأهداف

لم يحدد بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أهدافا جهوية وقطاعية لتدخلاته ضمن عقد البرامج للفترة 2007-2009 إلا أنه يعمل على تجسيم سياسة الدولة الرامية إلى حفز المبادرة الخاصة والاستثمار خصوصا بالجهات حيث أنّ 60 % من المشاريع المصادق على تمويلها تتواجد بمناطق التنمية الجهوية. كما يولي البنك عناية خاصة بالقطاعات الواعدة ذات القيمة المضافة العالية والتشغيلية المرتفعة من خلال إسناد قروضا بنسب فائدة تفاضلية لتمويل المشاريع الناشطة في قطاعات البيوتكنولوجيا والتحكّم في الطاقة وتكنولوجيا الاتصال والمعلومات والطاقات المتجددة والبيئة.

وسيتم أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار عند إعداد عقد البرامج للفترة القادمة.

يتولى البنك التونسي للتضامن سنويا بالتنسيق مع هياكل المساندة وخاصّة السلط الجهوية تحديد أهدافه من المصادقات وخلق مواطن شغل وذلك حسب المعتمديات والقطاعات والمستوى التعليمي وسيتم مستقبلا النظر في إمكانية إعداد عقد برامج يمتد على ثلاث سنوات.

2- إعداد الدراسات

من بين الشروط الأساسية للانتفاع بتدخلات البنك التونسي للتضامن توفر الكفاءة المهنية ومن ثمة لا يمكن توجيه باعثين لأنشطة مجددة لا يملكون مقومات النجاح فيها (التكوين المهني)، كما أن من العوامل الأساسية لنجاح المشروع أن تكون الفكرة نابعة من الباعث نفسه وأن يثبت المشروع جدواه الاقتصادية.

3- التنسيق بين المتدخلين في منظومة إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة

تضمنت النقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" إحداث قطب مالي متخصص في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في شكل شركة قابضة توفر في نفس الوقت خدمات التمويل والضمان والاستشارة. ومن المنتظر أن تضم الشركة القابضة، بالإضافة إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركة التونسية للضمان وكذلك البنك التونسي للتضامن وشركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الجهوية، وكذلك هيكل يختص بالاستشارة. وتم للغرض تكوين لجنة لتجسيم قرارات سيادة رئيس الجمهورية ومرحلة الانجاز في طور متقدم.

وقد تم تنظيم أيام تحسيسية ودراسية بين البنك التونسي للتضامن ومراكز الأعمال في كل من ولايات تونس الكبرى وولاية صفاقس وتتجه النية إلى تعميم هذه التجربة على بعض الولايات الأخرى لمزيد حفز الشبان وخاصة خريجي التعليم العالي للانتصاب لحسابهم الخاص.

وتتجه النّية إلى دراسة إمكانية فتح فرع بنكي بمقر بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة يمكنه من فتح حسابات لفائدة الحرفاء تقبل الإيداعات ويمكن من متابعة الاستخلاصات.

كما سيسعى البنك إلى تلافي هذه الإشكالية من خلال مزيد التنسيق مع وكالة النهوض بالصناعة كما أن تكوين الشركة القابضة التي نصت عليها النقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" سوف يمكن من مزيد التنسيق بين البنك وهياكل المساندة بصفة عامة.

ومن المنتظر أن يتم تلافي ضعف التنسيق على إثر تكوين الشركة القابضة المشار إليها بالنقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" على مستوى صرف القروض والمنح.

وسوف يقع العمل لدى بقية شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية للمشاركة بصفة منتظمة في أيام الأربعاء مع الإشارة وأن تدخلات شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في المساهمة في رأس مال المشاريع ما انفكت تتزايد حيث بلغت المصادقات خلال سنة 2009 ما يناهز 463 مشروع بمساهمات بـ220 م.د مقابل

421 مشروعا و263 م.د خلال سنة 2008 وهو ما يرفع في العدد الجملي للمشاريع التي ساهمت فيها شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية إلى موفى سنة 2009 إلى 2692 مشروعا بمساهمات بـ1239 م.د .

4- نظام المعلومات

تجدر الإشارة إلى أن تكوين الشركة القابضة المنصوص عليها بالنقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" من شأنها أن تمكن من مزيد التنسيق بين مختلف المتدخلين في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وفي إرساء بنك معلومات يتضمن كل المعطيات حول المؤسسات الصغرى والمتوسطة .

II- استقطاب الباعثين والإحاطة بهم

لقد قام البنك التونسي للتضامن بتمويل العديد من المشاريع المتأتية من محاضن المؤسسات باعتبار أن العمل مع هذه المحاضن يبقى وثيقا وهو في تطور من سنة إلى أخرى، كما تم إمضاء اتفاقيات شراكة مع محاضن المؤسسات في بعض الجهات. علما وأن المنظومة الإعلامية المستغلة حاليا لا تمكن من إفراز الملفات الواردة من محاضن المؤسسات وسوف يتم تفادي هذا النقص ضمن المنظومة الجديدة التي هي بصدد التركيز.

ومن شأن تكوين الشركة القابضة التي وردت بالنقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" أن يمكن من تلافي هذا الإشكال.

III- تمويل إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة

أ- تمويل المؤسسات المالية

تتدخل الشركة التونسية للضمان لضمان القروض الممنوحة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يمولها بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة .إلا أن تقديم الباعث لضمانات إضافية إذا كانت بحوزته دليل على ثقته في مشروعه وبالتالي في نجاحه وتسديد ديونه.

بخصوص انخراط شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في نظام الضمان فلقد تطور عدد المشاريع المصرح بها لدى الشركة التونسية للضمان من 63 تصريحا و9,9 م د سنة 2007 إلى 55 تصريحا ومبلغ 6,8 م.د سنة 2008 إلى70 تصريحا ومبلغ 15,4 م.د سنة 2009. مع الإشارة وأنّ نظام الضمان المعمول به يرتكز على التصريح التطوعي للمؤسسة الممولة.

على أنه تجدر الإشارة إلى أنه تم وضع نظام الضمان تحت الدرس من قبل وزارة المالية.

ب- التدخل العمومي في تمويل المشاريع

يتمّ صرف أقساط المنح حسب تطور نسبة الانجاز (30 % - 30 %-40 %) . إلّا أنّ هنالك عدّة مشاريع مصادق عليها ولا يتم تسجيل أي تقدم في نسبة الإنجاز.

ولقد تم إعداد مشروع قانون ينقح القانون المتعلق بنظام التشجيع على الابتكار في مجال تكنولوجيا المعلومات في اتجاه تمكين الباعثين من الانتفاع بالنظام بصفة فردية وتوسيع قائمة الأنشطة التي يمكنها الانتفاع بنظام التشجيع على الابتكار وإقرار امتيازات إضافية في شكل منح (دراسة ومساعدة فنية، تجهيزات، استثمارات لا مادية) . ومن المنتظر إحالة مشروع القانون على السلط التشريعية خلال الأيام القادمة.

أمّا فيما يخص التوصية المتعلقة بمزيد التعريف بالآلية فسوف يقع العمل بهذه التوصية على ضوء صدور القانون المذكور.

كما أنّ تكوين الشركة القابضة الواردة بالنقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" من شأنها أن تساعد على تلافي عديد الإشكاليات حيث أنه من المنتظر أن يتم تغيير الطريقة الحالية لمنح الامتيازات من قبل هذه الآلية.

وفيما يتعلق بمساهمة صندوق المساعدة على الانطلاق وحسب الإحصائيات التي مدتنا بها شركة "إقدام"، فلقد بلغ عدد المشاريع المصادق عليها إلى موفى سنة 2009، 17 مشروعا بمبلغ 1,5 م.د، تم منها إنجاز 7 مشاريع بمبلغ 0,6 م.د.

ولقد تقرر خلال اجتماع مجلس الإدارة "لشركة إقدام" تكوين صندوق ثاني "إقدام 2" بمبلغ 2 م د .

ويتمثل غرض صناديق المساعدة على الانطلاق في تدعيم الأموال الذاتية للمشاريع المجددة قبل مرحلة الانطلاق الفعلي للمشروع في حين تتدخل صناديق الخزينة على غرار RITI و FOPRODI في المرحلة الموالية من انجاز المشروع أي مرحلة الانطلاق الفعلي للمشروع.

IV- تقييم وضعية المشاريع المحدثة ومتابعة البنوك لها

إن تكوين الشركة القابضة الواردة بالنقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" من شأنها أن تساعد على تلافي عديد الإشكاليات.

ويفيد البنك التونسي للتضامن أن الإحصائيات الواردة بالملاحظة تتعلق بالعينة التي تمت دراستها من قبل مصالح الدائرة، أما على المستوى العام للبنك فإنه يتم اعتماد عدد مواطن الشغل المزمع إحداثها حسب ما يصرح به الباعث عند إنجاز المشروع علما وأن مصالح البنك تقوم دوريا بالجرد الميداني للمشاريع بهدف تحيين كل المعطيات حول الباعث والمشروع بما في ذلك مواطن الشغل المحدثة حيث بلغت منذ إحداث البنك إلى موفى سنة 2009 حوالي 84813 موطن شغل وهي تمثل عدد مواطن الشغل الحقيقية.

وحسب بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بلغ عدد مواطن الشغل المصرح بها من قبل الباعثين إلى موفى 2009، 19320 موطن شغل. أما مواطن الشغل المحدثة فعليا بعنوان المشاريع التي دخلت طور النشاط فيبلغ 7392 موطن شغل. وسوف يقع دعوة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلى النسج على منوال البنك التونسي للتضامن لمطالبته بالجرد الميداني للمشاريع بهدف تحيين كل المعطيات حول الباعث والمشروع بما في ذلك مواطن الشغل المحدثة.

وبخصوص التوصية المتعلقة بضرورة توفير قاعدة بيانات محينة حرصا على متابعة نسق تطوّر تأطير الموسسات الصغرى والمتوسطة فسوف تعمل وزارة المالية مع المؤسسات التي ترجع لها بالنظر للعمل بهذه التوصية.

الخاتمة

سوف تعمل وزارة المالية مع المؤسسات التي ترجع لها بالنظر للعمل بالتوصية الداعية إلى مواصلة الجهود المبدولة على مستوى التحسيس وطنيا وجهويا .

ومن شأن تكوين الشركة القابضة الواردة بالنقطة عدد 10 من المحور عدد 12 "تونس قطب للخدمات المصرفية وساحة مالية إقليمية" من البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" أن يساعد على تلافي كل الصعوبات التي يتعرض لها الباعث.

أمّا على مستوى دعوة البنكين للعمل على تركيز منظومة شاملة لمتابعة آجال البت في مطالب التمويل وفي آجال صرفها فقد أفاد بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أنّه تم أخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار من خلال اعتماد تاريخ استكمال وثائق مطلب التمويل وتواريخ صرف القروض لمتابعة آجال البت في مطالب القروض وآجال صرفها . كما أن النظام المعلوماتي الجديد للبنك الذي هو حاليا في طور التركيز يأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات لضمان متابعة أفضل لهذه الآجال.

وبالنسبة للبنك التونسي للتضامن فيجدر التذكير في هذا المجال إلى أنه في حالة تبين أن مطلب القرض منقوص من وثائق أساسية يقوم البنك بإرجاعه لصاحبه (دون تسجيله بالمنظومة) ريثما يقع إثراء الملف بالوثائق اللازمة، وذلك لحث الباعث على إتمام الملف في أقرب الآجال، علما وأنّه سيتم إدراج إجراءات رقابة داخلية تتعلق بإدراج الملفات حال قبولها ضمن المنظومة المعلوماتية الجديدة (حتى وإن كان منقوصا من وثائق أساسية) .

ردّ بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

I- تأطير منظومة إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة

. إعداد الدراسات

– يمتلك البنك قاعدة معطيات محيّنة دوريا ستتدعم بإرساء النظام المعلوماتي الجديد الذي تم الشروع في تركيزه في مفتتح سنة 2010. وتمثل هذه القاعدة مرجعا لفرق العمل المكلفة بدراسة المشاريع والمتكونة من مهندسين ومحللين ماليين من ذوي الخبرة والكفاءات العالية في مجال تقييم المشاريع في مختلف القطاعات بما يؤهل البنك لتقييم كل مشروع بكل موضوعية.

- يوفر البنك إحاطة للباعثين خلال كامل مراحل إنجاز مشاريعهم مع توجيههم إلى مختلف هياكل المساندة التي تتكفل بإعداد نماذج الكلفة التقديرية على غرار وكالة النهوض بالصناعة.

– يولي بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة عناية خاصّة إلى المشاريع المجدّدة تبرز من خلال الأخذ بعين الاعتبار لصفة التجديد عند دراسة المشاريع وترقيمها. علما وأنه تم خلال شهر ديسمبر 2009 إحداث نواتج بنكية جديدة موجّهة لا لتمويل المشاريع الناشطة في هذه القطاعات فحسب بل تشمل كذلك تمويل مكونات المشاريع الناشطة في جميع القطاعات والمتعلقة بالاقتصاد في الطاقة واعتماد تكنولوجيات الاتصال الحديثة.

. التنسيق بين المتدخلين في منظومة إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة

– يعمل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة على تشريك المؤسسات البنكية في عملية تقييم مطالب التمويل من خلال اجتماعات شهرية بالأساس مع البنوك العمومية باعتبار أهمية المشاريع التي مولتها بشراكة مع بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

– قام البنك بتاريخ 28 أكتوبر 2009 بدعوة المؤسسات البنكية الشريكة إلى تطبيق الاتفاقيات الثنائية للتمويل المشترك المبرمة بينهما من خلال تمكينه من حصته في الاستخلاصات المنجزة على القروض الممنوحة في إطار تمويل مشاريع بشراكة والتي لا يزال البنك يسجل بشأنها مستحقات غير مستخلصة مقابل استخلاص البنك الشريك لكامل مستحقاته أو لحصة منها .

II- تمويل إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة

. تمويل المؤسسات المالية

– يفسر ضعف نسبة المشاريع التي تم بشأنها إبرام عقود قرض مقارنة بالمشاريع المصادق على تمويلها بـ :

* حداثة نشاط البنك ودعوة حرفائه إلى إمضاء عقود القرض في مرحلة أخيرة بعد استعمال 80 % على الأقل من الأموال الذاتية للمشروع وذلك بهدف التخفيف من الأعباء التي يتحملها المشروع في شكل عمولات تعهدات .

* إشكاليات على مستوى استكمال هيكل التمويل بالعلاقة مع :

- لجوء بعض البنوك الشريكة في التمويل إلى إدخال تحويرات على هيكل التمويل بعد مصادقة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة واشتراطها ضمانات عينية إضافية لضمان الشركة التونسية للضمان مما يتسبب في تعطيل عملية التمويل تؤدي في بعض الأحيان إلى تخلي الباعثين عن إحداث مشاريعهم.

- طول الفترة التي يتطلبها الانتفاع بتدخل الصناديق العمومية والتي تناهز في أفضل الحالات 6 أشهر بالنسبة لصندوق التطوير واللامركزية الصناعية وذلك بالنظر إلى مختلف المراحل التي يمر بها مطلب الانتفاع بتدخل هذا الصندوق انطلاقا من دراسة وتقييم المشاريع من قبل وكالة النهوض بالصناعة مرورا بالتحقيق الجبائي من قبل مصالح وزارة المالية ووصولا إلى عرض المطالب على لجنة إسناد الامتيازات الجبائية للمصادقة .

* الفترة التي يتطلبها إنجاز المشاريع المحدثة والتي تمثل 91 % من المصادقات الجملية للبنك وما تستغرقه هذه الشريحة من فترة طويلة لا فقط لاستكمال هيكل تمويلها بل وأيضا للحصول على جميع الرخص وتكوين المؤسسة للمرور في مرحلة أخيرة إلى إبرام عقد القرض.

ويعمل البنك على التقليص في هذه الآجال من خلال مزيد التنسيق مع بقية الأطراف المتدخلة في إحداث وتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

- إنّ نقص الموارد البشرية على مستوى إدارة التقييم والدراسات ومحدودية عدد التمثيليات الجهوية للبنك حال دون اعتماد مبدأ المخاطب الوحيد منذ إمضاء ميثاق تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بتاريخ 4 جويلية 2008. وبعد تعزيز هذه الادارة بالكفاءات اللاّزمة وتوسيع شبكة التمثيليات الجهوية شرع البنك في اعتماد مبدأ المخاطب الوحيد منذ 10 نوفمبر 2009 من خلال :

* تكليف الممثلين الجهويين بالاضطلاع بهذه المهمة بالنسبة للمشاريع التي يكون باعثوها قاطنين بإحدى الولايات التي تتم تغطيتها من قبل تمثيلية جهوية للبنك.

* تكليف إطارات إدارة الدراسات والتقييم بالاضطلاع بهذه المهمة بالنسبة للمشاريع التي يكون باعثوها قاطنين بولايات تونس الكبرى.

وسيتم تعميم هذا التوجه بالتوازي مع توسيع شبكة تواجد البنك على المستوى الجهوي بالاعتماد على تمثيلياته الجهوية التي سيبلغ عددها 20 تمثيلية بداية من شهر فيفري 2010.

III- تقييم وضعية المشاريع المحدثة ومتابعة البنوك لها

أ- متابعة المشاريع المموّلة

- يجدر التّذكير بأنّ زيارات المتابعة لا تتمّ إلا عند طلب الحريف صرف قرضه، حيث يكون المشروع عندها قد بلغ أشواطا متقدمة في الإنجاز (استعمال الأموال الذاتية) ويمكن التأكد من استيفائه شرط استعمال 80 % على الأقل من الأموال الذاتية للمشروع قبل الشروع في صرف القرض.

وسيعمل البنك على تكثيف زيارات المتابعة الميدانية بالاعتماد على تمثيلياته الجهوية التي سيبلغ عددها 20 تمثيلية إنطلاقا من شهر فيفري 2010 وفي أجل أقصاه شهر مارس 2010.

ب- تقييم وضعية المشاريع المنجزة

- أولى البنك منذ إنشائه عناية خاصة إلى حاملي الشهادات العليا، والذين يمثلون 82 % من حرفائه، من خلال :

* المشاركة في عديد التظاهرات والملتقيات التي تم تنظيمها صلب مؤسسات التعليم العالي والأقطاب التكنولوجية.

* إمضاء 7 اتفاقيات تبني وتصرف مشترك في محاضن المؤسسات، 5 منها تحت إشراف وكالة النهوض بالصناعة ومحضنتان تحت إشراف وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية.

- يعتمد البنك عند دراسته للمشاريع المقدمة إليه على جملة من المعايير الموضوعية التي تراعي أسعار السوق وتجربته في مشاريع مشابهة مما يستوجب تحيين كلفة المشروع ومراجعتها سواء بالترفيع أو بالتخفيض فيها حسب متطلبات المشروع. وينجم التجاوز الحاصل في كلفة المشاريع أساسا عن التأخر في الإنجاز وما ينجرّ عنه من ارتفاع في الأسعار.

- قام البنك في بداية السداسي الثاني من سنة 2009 بتلافي النقص المتعلق بعدم تحيين قاعدة بياناته عبر إدراج عدد مواطن الشغل المحدثة فعليا بعد دخول المشروع حيّز النشاط. وتم ذلك من خلال تكليف الممثلين الجهويين للبنك بتجميع هذه المعطيات في إطار الزيارات الميدانية للمشاريع وسيتم إثراء النّظام المعلوماتي الجديد بهذه المعلومات و إدراجها ضمن قاعدة بيانات البنك فور تركيزه.